المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

# تطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية (دراسة ميدانية)

**محمد محمود يوسف مقابله**
**جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس، المغرب**
**البريد الالكتروني: mohammadmagableh449@yahoo.com**

**الملخص**
لحقبة طويلة من الزمن استمر منهج التكلفة التاريخية هو أساس القياس المعتمد علية من قبل المحاسبين، غير أن هذا المنهج انخفضت درجة الاعتماد علية نظراً للتطورات السريعة في المجال المالي وقطاع البنوك، ومع تزايد اهتمام المنظمات المهنية المحاسبية سواء على المستوى الدولي أو المحلي وأدبيات الفكر المحاسبي بالقياس المحاسبي للقيمة العادلة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القيمة العادلة وبيان أثر محاسبة القيمة العادلة على تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية الأردنية، كما توصلت الدراسة الى حتمية تطبيق محاسبة العادلة في البنوك التجارية الأردنية بجانب التعرف على مشاكل وعوائق التطبيق والعمل على اقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.
**الكلمات المفتاحية:** القيمة العادلة، التكلفة التاريخية، تقييم المخاطر، البنوك التجارية.

# Applying the Fair Value Standard in Risk Assessment of Banks Investments

**Mohammad Mahmoud Yousef Magableh**
**University of Sidi Mohamed bin Abdullah – Fas - Morocco**
**E-mail: mohammadmagableh449@yahoo.com**

## ABSTRACT
For a long time, was the historical cost basis of measurement by accounting, however, reliance on this principle has decreased due to development in the financial sector and Banking sector , and with increasing interest of professional organizations both internationally and locally accounting principles of accounting for fair value, I have aimed this study to identify of the fair value and at demonstrating the impact of applying the fair value accounting on the Risk assessment of investments in Jordanian commercial banks, The inevitability of applying fair accounting in Jordanian commercial banks, in addition to identifying problems and obstacles to implementation, and working on proposing appropriate solutions to overcome them and achieve the greatest possible benefit.
**Keywords:** Fair value, Historical cost, Risk assessment, commercial banks.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

## المقدمة

تعتبر البنوك التجارية من أهم الدعائم الرئيسية لاستمرار وتنمية النشاط الاقتصادي في كافة البلدان المتقدمة والنامية على السواء، حيث انه لم تعد البنوك التجارية قاصرة على الوساطة بين المقرضين والمقترضين للأموال بهدف تحقيق الربح، وإنما تطورت وعملت على استخدام أدوات مالية جديدة تهدف إلى تعظيم الربح وتخفيض المخاطر الناتجة عن الاستثمارات المرتبطة بها، وتعتبر أيضاً البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية التي تواجهه التغيرات التي يمكنها أن تؤثر على عمليات القياس المحاسبي، وخصوصاً بعد ظهور القصور الناتج عن تطبيق منهج التكلفة التاريخية، ويعود سبب ذلك إلى كون أن البنوك التجارية تعمل في بيئة اقتصادية ومحاسبية تتميز بكبر حجم الأعمال التي تمارسها وخصوصاً بعد دخول نظام العولمة التي عملت على زيادة حجم عمليات المال والأعمال التي تطبقها البنوك التجارية في يومنا هذا.

ونظراً لأهمية القصور في عمليات التقييم فقد ظهرت هنالك اهتمامات كبيرة من قبل المنظمات المهنية المحاسبية العالمية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC) ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) وغيرها من المنظمات المحاسبية الأخرى، لذا فقد ظهرت اهتمامات مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال إصدارها معيار خاص بالقيمة العادلة تحت اسم "معيار القيمة العادلة" والذي يحمل رقم 13، ومن خلال معيار القيمة العادلة فقد تم تحديد الأسس العلمية التي تعمل على معالجة الاحداث والعمليات المالية لكي تكون اكثر دقه واقرب إلى الواقع الفعلي في ظل ظروف معينة وذلك بهدف تحقيق مبدأ الملاءمة ومبدأ الموثوقية التي تنعكس بشكل إيجابي على البيانات المالية المنشورة.

وباعتبار أن الهدف الأساسي للبيانات المالية المنشورة هو تقديم معلومات مفيدة ودقيقة لكل من المستثمرين والمديرين بالبنوك التجارية الذين يعتمدون اعتماداً كلياً على تلك البيانات المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فإنه يفترض أن تعبر تلك البيانات المالية عن النتائج الحقيقية التي تعكس نتائج الأعمال بصدق ودقة بالتعبير.

## إشكالية الدراسة

يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة بما يلي:

❖ **ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟**

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن أن تتفرع منها الإشكاليات الفرعية التالية:

1. ما مدى تأثير تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة على جودة البيانات المالية المنشورة في البنوك التجارية ؟
2. إلى أي حد تلتزم البنوك التجارية الأردنية في مواكبة آخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة ؟
3. ما أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجهه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟
4. كون أن الأردن مُحاط بسوار ملتهب من الدول الغير مستقرة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فهل هذا له دور في الانتقال إلى استخدام منهج القيمة العادلة؟

## فرضيات الدراسة

بناءً على إشكالية الدراسة التي تم عرضها فإنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

• الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة.

يتفرع من الفرضية الأولى الفرضيتين التاليتين:

✓ الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملاءمة بياناتها المالية المنشورة.

✓ الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين مصداقية بياناتها المالية المنشورة.

• الفرضية الثانية: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

• الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بالصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.
• الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بانعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة.

## أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية من أن منهج القيمة العادلة ما زال محل جدل ونقاش بين الكتاب والباحثين في المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بتقييم الاستثمارات، لذا تركز دراستنا الحالية على توضيح اثر عملية التقييم للمخاطر الناتجة عن استثمارات البنوك التجارية، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين القيمة العادلة ومخاطر الاستثمار في البنوك التجارية وتوضيح مدى اثرها على جودة البيانات المالية الصادرة عن البنوك التجارية، وعلى الرغم من اهتمام الدراسات والبحوث العلمية بمجال القيمة العادلة، إلا أن هذه الدراسات لم تحاول الربط ما بين أهمية القيمة العادلة وتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية، وهذا ما تحاول دراستنا الأخذ والاهتمام به من اجل رفع مستوى قيمة الدراسة من الناحية العملية والعلمية.

## أهداف الدراسة

يتلخص الهدف الرئيسي للدراسة في تقديم منهج القيمة العادلة لتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية، وذلك من خلال الاعتماد على معايير القيمة العادلة الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، ولتحقيق الهدف الرئيسي لا بد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1) دراسة وتحليل منهج القيمة العادلة ومقارنة بمنهج التكلفة التاريخية وذلك فيما يتعلق بالتقييم المحاسبي.
2) دراسة وتحليل إشكاليات تطبيق منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية .
3) توضيح اثر التقييم المحاسبي لمخاطر استثمارات البنوك التجارية عند تطبيق منهج القيمة العادلة.
4) توضيح أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية.
5) إعداد دراسة ميدانية بهدف الوصول إلى نتائج ميدانية حقيقية تساعد على تحليل واختبار فروض الدراسة.

## منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وتوضيح أهميتها فإن البحث سيعتمد على منهجين هما المنهج الوصفي والمنهج الارتباطي.

- أولاً: المنهج الوصفي: يقوم هذا المنهج على أساس وصف المبحوث كما هو على أرض الواقع دون إدخال المتغيرات أو دراسة عوامل التغيّر الذي تحدث.
- ثانياً: المنهج الارتباطي: يقوم هذا المنهج على أساس بيان العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وفي حالة وجود هذه العلاقة يهتم بمعرفة نوع هذه العلاقة سالبة أو موجبة، طردية أو عكسية .

## حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على تناول النقاط الأتية:

1-يتناول الباحث مداخل التقييم المحاسبي كمدخل القيمة العادلة ومدخل التكلفة التاريخية دون تناول غيرها من المداخل بما يتناسب مع موضوع الدراسة.
2-يتناول الباحث القياس المحاسبي عن القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية بالقدر الذي يخدم الدراسة.

## الدراسات السابقة

يتناول الباحث الدراسات السابقة من خلال محورين رئيسيين:

المحور الأول: دراسات تتعلق باستخدام منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية.
المحور الثاني: دراسات تتعلق بتقييم مخاطر البنوك التجارية.

### أولاً: دراسات تتعلق باستخدام منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية.

تم عرض الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة من الأقدم إلى الأحدث تاريخياً.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

**1) دراسة** (بشايرة، 2010) **بعنوان: "تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية".**

تناولت الدراسة التعريف بأهم المفاهيم المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، بهدف التعرف على القيمة العادلة من حيث مفاهيمها وكيفية قياسها والمحاسبة على أساسها والإفصاح عنها، وذلك من خلال تطبيقها على عدد من البنوك الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية الأردنية تطبق مفاهيم القيمة العادلة في نظامها المحاسبي من حيث عملية القياس، وذلك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39) دون تطبيقها على الالتزامات المالية وإنما تبقيها مقاسة بالتكلفة التاريخية، أما فيما يتعلق بعملية الإفصاح المحاسبي فإنها تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم (32)، وبناءً على ذلك فإن الدراسة توصي البنوك الأردنية بتبني معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة.

**2) دراسة** (جمعة و آدم، 2014) **بعنوان: " أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية".**

تناولت الدراسة مبررات تطبيق القيمة العادلة وذلك من حيث كيفية القياس وصولاً إلى متطلبات تطبيقها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية، كما تناولت الدراسة ايضاً محاسبة المصارف الإسلامية وتوضيح اهم أهدافها، وذلك بهدف تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة والعمل على ابراز أهمية قواعد ومتطلبات الإفصاح والقياس المحاسبي بالقيمة العادلة، كما هدفت الدراسة ايضاً إلى توضيح أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتوصلت إلى عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة وهذا ما يخلق مشاكل للمدققين وللجهات الأشرفية وخاصة الأدوات المالية داخل المصارف الإسلامية، لذا أوصت الدراسة بوضع تشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المصارف المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصة المجرد فقط.

**3) دراسة** (Downing, 2018) **بعنوان: " Fair- value accounting, asset sales and banks, lending - The role of asset sales in reducing fair values pro-cyclical effects ."**

تناولت الدراسة كيفية تأثير النظام المحاسبي المعتمد على منهج القيمة العادلة على تقييم الأصول المراد بيعها في البنوك التجارية، وكذلك في حالة الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية بهدف دراسة تفاعل المنهجين ومبيعات الأصول وإقراض البنوك في فترات الازدهار والكساد، لذا توصلت الدراسة إلى ان القيمة العادلة تعمل على تحفيز البنوك لبيع اصولها كونها ترفع من قيمة مبيعاتها التي تنعكس بشكل ايجابي على زيادة قدرة البنك في عملية منح القروض وهذا في حالة الانهيار الاقتصادي، اما في حالة الازدهار الاقتصادي فإن الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية لبيع الأصول البنكية افضل لأن الزيادة في قيمة الاصول المباعة تزيد من قدرة البنك على الإقراض.

## ثانياً: دراسات تتعلق بتقييم مخاطر البنوك التجارية

تم عرض الدراسات المتعلقة بتقييم مخاطر البنوك التجارية من الأقدم إلى الأحدث تاريخياً.

**1)دراسة** (القصاص أ.، 2015) **بعنوان:" دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية"**

تناولت الدراسة التطور الفكري للمحاسبة عن القيمة العادلة، وذلك من خلال توضيح طبيعة القيمة العادلة وأثرها في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية هذا بجانب عرضها لمداخل التقييم المحاسبي عن القيمة العادلة، كما تناولت الدراسة ايضاً الأزمة المالية العالمية واثرها على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، وهدفت الدراسة إلى التعرف على هيكل إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية وتحليل آثار معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وقدرتها على الحد من مخاطر الائتمان، وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المستمدة من تطبيق نموذج القيمة العادلة يعد اكثر نفعاً وفائدة من المعلومات المالية المعدة على أساس نموذج التكلفة التاريخية وذلك بالنسبة إلى إدارة مخاطر الائتمان وان تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل البنوك التجارية يزود إدارة مخاطر الائتمان بمعلومات تساعدها على تصنيف وتقييم مخاطر الائتمان، وأوصت الدراسة بضرورة توخي


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

الحياد والدقة من قبل القائمين بإجراءات التقييم بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات لما في ذلك من آثار على دقة تصنيف وتقييم مخاطر الائتمان.

**2)دراسة** (الفواز، داوود، و عربيات ، 2016) **بعنوان:" إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن".**

تناولت الدراسة مدى امكانية ممارسة تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها في البنوك التجارية الأردنية ومدى إمكانية استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان بها، ونظراً لأهمية تقييم مخاطر الائتمان هدفت الدراسة إلى مقارنة عملية تقييم وتحليل إدارات الائتمان لمخاطر الائتمان في البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر فهماً وإدراكاً وحذراً في نهجها من البنوك التقليدية، كما أن البنوك الإسلامية أكثر كفاه في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها من البنوك التقليدية، ويضاف إلى ذلك أن البنوك الإسلامية أكثر استخداماً لأساليب تخفيف مخاطر الائتمان من البنوك التقليدية، لذا أوصت الدراسة بضرورة تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك بموضوعية تامة وذلك قبل وبعد منح الائتمان.

**3)دراسة** (Zhang & Zheng, 2016) **بعنوان: "A Study of Chinese Commercial Banks Credit Risk Assessment".**

تناولت الدراسة عملية تقييم مخاطر الائتمان للبنوك التجارية الصينية الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك من خلال الاعتماد على النظرية الكلاسيكية لتقييم المخاطر التي تقوم على أساس اراء الخبراء في عملية التقييم التي تعتمد على الحكم الذاتي وتجاربهم الخاصة، مما يعني أن المهارات المهنية والحكم الذاتي يعتبر أمر حاسم في عملية التقييم وذلك حسب النظرية الكلاسيكية، أما فيما يتعلق بهدف الدراسة فقد تمثل في عملية تحليل الطريقة الفعالة والمعتمدة لتقييم المخاطر في البنوك التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم في الصين، وتوصلت الدراسة إلى أن عملية التقييم المعتمدة في البنك الصيني الزراعي تعتمد على النظرية الكلاسيكية وهي عملية مقبولة نسبياً كون البنك يتعامل مع شركات زراعية صغيرة ومتوسطة الحجم.

## موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

**ايجابياً** يرى الباحث أن الدراسات السابقة تناولت مناهج التقييم (منهج التكلفة التاريخية، ومنهج القيمة العادلة)، ومخاطر البنوك التجارية وذلك من الناحية النظرية والتحليلية، ومنها من اعتمد على صيغ ونماذج رياضية، وعلى عمل المقارنات من حيث المفهوم، المزايا، العيوب والمبررات لكل من منهج التكلفة التاريخية ومنهج القيمة العادلة، كما يستنتج الباحث بأن أغلب الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة كانت تشجع على التحول من منهج التكلفة التاريخية إلى منهج القيمة العادلة وذلك بهدف اعطاء صورة حقيقية وصادقة عن الوضع المالي للبنوك التجارية خاصة في ظل ظروف التضخم، لذلك ستكون الدراسة الحالية بمثابة استكمالاً للدراسات السابقة المتعلقة بالقيمة العادلة.

**سلبياً** يرى الباحث أن معظم الدراسات السابقة لم تتماشى مع التطورات المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث أن جميع الدراسات لم تتطرق لمعيار القيمة العادلة رقم 13، كما ان معظمها لم يتناول كيفية التقييم المحاسبي المعتمد على منهج القيمة العادلة لتقييم مخاطر البنوك التجارية، وأن المخاطر التي تم تناولها في الدراسات السابقة سواء بغرض التحليل أو التقييم كانت محصورة على نوعين أو ثلاثة من المخاطر علماً أن القطاع المصرفي يوجه كم هائل من المخاطر.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو دراسة وتحليل منهج القيمة العادلة بجانب توضيح دورة في تقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية سواء من الناحية النظرية أو ناحية المسح الميداني، كما ستعمل الدراسة على دراسة وتوضيح القطاع المصرفي وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاستثمارية التي يمارسها وما ينتج عنها من مخاطر، وستعمل ايضاً على مواكبة اخر التطورات والارشادات المحاسبية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

## محتويات الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى الإطار العام للدراسة بالإضافة إلى قسمين رئيسيين: الأول يتمثل بالقسم النظري والثاني بالقسم الميداني، حيث يتألف القسم الأول بالفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للدراسة أما القسم الثاني فيتمثل بالفصل الثاني تحت عنوان فصل الدراسة الميدانية والذي سيتم من خلاله توضيح عينة ومجتمع الدراسة وكيفية اعداد أداة الدراسة والمتمثلة باستبانة اعدها البحث لغرض تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

## الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

### تمهيد:

اصبح استخدام منهج القيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي من أهم المواضيع المحاسبية التي احتلت قدراً كبيراً من الجدل الواسع بين العديد من الكتاب والباحثين في مجال علم المحاسبة، ويرى البعض على أنه المحرك الأساسي للأزمات المالية، ويرى البعض الأخر أنه لا يمكن الاستغناء عن استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي باعتبارها الوسيلة القادرة على تحقيق التمثيل الصادق للقوائم المالية.

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمحاسبة عن القيمة العادلة

لتوضيح المفهوم والإطار المفاهيمي لتطبيق القيمة العادلة من الضروري تناول الفروع التالية:

### الفرع الأول: التعريف بمنهج التكلفة التاريخية

تمثل المحاسبة على أساس التكلفة التاريخية الواقع الفعلي لحظة تبادل، وليس هناك شك في مدى صحتها ودقتها حيث أنها مؤيدة بالمستندات، ولكن مع مرور الوقت تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً عن القيمة العادلة، وزادت الانتقادات للمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية مع اتسام الظروف الاقتصادية بالحركة الديناميكية المتغيرة بشكل دائم وتغير القوة الشرائية للنقود، فقد بدأ الاتجاه نحو استخدام أساس القيمة العادلة للأدوات المالية وخاصة الاستثمارات (الملاح، 2013، صفحة 1).

لذا عرف منهج التكلفة التاريخية بأنه: التكلفة الفعلية للأصل بتاريخ الشراء وتبقى هذه التكلفة ثابتة دون تغيير حتى انتهاء الغرض أو الغاية منها، إلا في حالات إجراء تحسينات أو إضافات على هذا الأصل (هرش، 2017، صفحة 10).

يستنتج الباحث من مفهوم التكلفة التاريخية الآتي:

✓ أ. تجاهل منهج التكلفة التاريخية لظاهرة التضخم مع العلم بأنها ظاهرة عالمية تجتاح الكثير من بلدان العالم، وتتمثل بارتفاع ملحوظ في الأسعار وانخفاض بالقوة الشرائية للنقود.

✓ ب. يعكس منهج التكلفة التاريخية القيمة الحقيقية والفعلية للأصل والالتزام في لحظة التملك أو التبادل.

ولمزيد من التوضيح والتعريف بمنهج بالتكلفة التاريخية فإن الباحث سيوضح النقاط الرئيسية التالية:

### أولاً: مبررات استخدام منهج التكلفة التاريخية

تختلف الدول عن بعضها البعض في مبررات استخدام وطرق التقييم المحاسبي، مثلاً بعض الشركات الاستثمارية تقييم الإيجارات المحصلة وزيادة رأس المال معتمدة على نموذج القيمة العادلة كما هو الحال في المملكة المتحدة وفي نفس الوقت تختلف الشركات الأمريكية في USA في طريقة التقييم للإيجارات المحصلة من الأصول الاستثمارية معتمدة على نموذج التكلفة التاريخية (Liang & Riedl, 2014, p. 1153).

لذا يعتمد منهج التكلفة التاريخية على عدد من الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وعلى الخصائص النوعية للمعلومات التي ينتجها مثل إمكانية التحقق من بيانات التكلفة التاريخية، والأمر الذي يوفر درجة أكبر من الموضوعية، وبالتالي امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية هذا من جهة ومن جهة اخرى استناد اساس التكلفة التاريخية على كثير من الفروض والمبادئ المحاسبية أهمها (بركة، 2015، صفحة 22):


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

أ. فرض وحدة القياس النقدي الذي يقضي باستخدام وحدات نقدية إسمية في الإثبات، الأمر الذي يؤدي إلى تجاهل أي تغيير في قيمة الأصول والخصوم نتيجة التضخم والانكماش.
ب. فرض الاستمرارية الذي يقضي بأن المؤسسة مستمرة في ممارسة نشاطها التشغيلي العادي في المدى البعيد، بحيث يمكنها الاستفادة من الطاقات الكامنة في أصولها لتحقيق أهدافها، إذا لا داعي لاستخدام القيم الجارية إلا في حالة التصفية للمنشاة.
ج. مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقارنة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الايرادات، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وآخر الفترة المحاسبية.
يرى الباحث أن مبررات استخدام منهج التكلفة التاريخية تكمن بالاتي:
✓ كونه منهج يمكن الاعتماد على بياناته المحاسبية المثبتة بالتكلفة التاريخية لكونها توفر درجة كبيرة من الموضوعية.
✓ كونه منهج يعتمد اعتماد كلي على الفروض والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

## ثانياً: مزايا تطبيق منهج التكلفة التاريخية

رغم قصور منهج التكلفة التاريخية في الكثير من المواقع والحالات إلا انه حظي بالعديد للمزايا التالية: (القصاص أ.، 2015، صفحة 26)
أ- كونه منهج يستند إلى العمليات التي حدثت فعلاً وليست عمليات افتراضية.
ب- التكلفة التاريخية المثبتة تمثل القيمة الحقيقية وقت الاقتناء.
ت- منهج التكلفة التاريخية يتناسب مع فرض الاستمرارية الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها وعملياتها التشغيلية إلى أجل غير محدد.
ث- منهج التكلفة التاريخية يتناسب مع مبدأ تحقيق الايراد، حيث انه لا يعترف بالإيراد إلا بعد تحققه من خلال عمليات التبادل الفعلية.
ج- يتناسب منهج التكلفة التاريخية مع فرض وحدة القياس النقدي لوصفة اساساً لتقييم الأصول والتزامات.
ح- تعتبر العمليات التي حدثت عند امتلاك الأصل أو نشوء الالتزام، هي أكثر مصداقية لتوفر مستندات تؤيد الأحداث.
خ- ملاءمة نموذج التكلفة التاريخية مع مبدأ الثبات في تطبيق السياسات المحاسبية، بحيث تبقى الأصول والالتزامات بتكلفتها التاريخية من فترة مالية إلى أخرى، بصرف النظر عن تغيرات الأسعار الطارئة خلال تلك الفترة.
د- يتوافق نموذج التكلفة التاريخية مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات، حيث تُقارن الإيرادات المكتسبة خلال الفترة المالية، مع تكلفة الحصول عليها.
ذ- بموجب منهج التكلفة التاريخية يتم تسجيل الأصول بمبلغ النقدية أو ما يعادلها، أو ما يعادلها بالقيمة العادلة لما تم دفعة وقت الحصول عليها، هذا فيما يتعلق بأساس القياس للأصول أما بالنسبة للالتزامات فإنه يتم تسجيلها بقيمة النقدية أو ما يعادلها المتوقع سداده للوفاء بالالتزام في الفترة المالية (Barnes, 2018, p. 61 ).
ر- ملاءمة منهج التكلفة التاريخية مع الإطار الفكري للمحاسبة، بما يشمل علية من فروض ومبادئ محاسبية مقبولة عموماً مثل (حواس، 2008، صفحة 108):
☒فرض الموضوعية الذي يتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات التاريخية المثبتة في الدفاتر.
☒ملاءمة مبدأ الحيطة والحذر، الذي يشترط الاستمرار في إثبات البنود المالية بسجلات المؤسسة وإظهارها في الميزانية وفقاً لتكلفتها التاريخية، بحيث أنه لا يتم إثبات أي زيادة متوقعة في الأصول والإيرادات والالتزامات.

## ثالثاً: أوجه قصور منهج التكلفة التاريخية

إن المحاسبة التقليدية والتي ما زالت تطبق في العديد من دول العالم، كانت ترتكز على المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) والتي من بينها مبدأ التكلفة التاريخية، والتي استخدمت لعقود طويلة كنموذج تقييم محاسبي يتميز بدرجة عالية من الموضوعية والموثوقية في عملية القياس والتقييم المحاسبي، إلا أن هذه


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

الخصائص لم تشفع لها في الحفاظ على المكانة التي كانت تحوزها سابقاً كون أنها غير مطبقة لمواجهة الاخطار عند استخدام أدوات مالية أكثر تعقيداً في ظل أسواق مالية غير مستقرة، لذا عكفت الجهات المهتمة بالمحاسبة إلى البحث عن نموذج أخر أكثر ملاءمة (عريف، 2011، صفحة 76)، لتعدد أوجه القصور التي ظهرت بمنهج التكلفة التاريخية والتي تتمثل بما يلي:

أ. يؤدي الاعتماد على منهج التكلفة التاريخية إلى قياس وتقدير غير سليم للربح الدوري ويعود ذلك إلى سببين (بركة، 2015، صفحة 23):

☒إن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات المقاسة على أساس القيم التاريخية سوف تؤدي إلى إدماج ناتج النشاط الجاري مع ناتج المضاربة على أسعار عوامل الانتاج، حيث ان ناتج النشاط الجاري يتطلب مقابلة لكل من الايرادات والمصروفات على أساس الاسعار الجارية.

☒إن تأجيل الاعتراف بالتغيير في قيم الاصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات المحاسبية المختلفة، وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، وان اي ربح دوري خاص بدورة محاسبية معينة سوف يعكس ناتج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في دورات سابقة ولم تتحقق الا خلال هذه الفترة.

ب. ينتج عن الصعوبات والاخطاء السابقة الذكر عدم مصداقية البنود التي تحتوي عليها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وبالتالي مما ينتج عنه معلومات غير سليمة لا تساعد في عملية اتخاذ القرارات (الطويل، 2007، صفحة 51).

ج. يقوم المنهج على تقييم الاصول في المنشاة بصورة منفرده لكل أصل على حده، وبالتالي لا يتم تقييم أصول المنشأة كوحدة واحدة بجميع عناصرها وهذا ما يخالف الواقع لأن المنشاة تعتبر وحدة واحدة متكاملة (الطويل، 2007، صفحة 52).

د. في ظل ظروف التضخم فإن منهج التكلفة التاريخية يؤثر على التقارير المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، حيث تصبح التقارير بدون فائدة (Barnes, 2018, p. 1140 ).

يرى الباحث مما سبق ما يلي:

1) إن منهج التكلفة التاريخية يعاني من أخطاء في التوقيت واخطاء في القياس، هذا فضلاً عن كونه منهج يقيم الاصول كل منها على حدة، علماً انه في كثير من الاحيان تحتاج المنشأة إلى التقييم الاجمالي، كما أنه لا يتماشى مع التطورات الكبيرة في الأسواق المالية العالمية، ولهذا اصبحت الحاجة ملحة لإيجاد البديل عن هذا المنهج ليكون اكثر تماشياً مع تلك التطورات، مما ادى ذلك إلى ظهور اتجاه قوي نحو منهج القيمة العادلة.

2) إن منهج التكلفة التاريخية يعتبر من أكثر مناهج التقييم المحاسبي التي تتأثر بظاهرة التضخم، حيث أنه إذا حاول اخذها في الاعتبار عند اداء وظائف المحاسبة فإن ذلك بالنسبة إلى منهج التكلفة التاريخية يعتبر خروج عن سياسات المنهج، لذا يرى الباحث ضرورة استبعاد منهج التكلفة التاريخية خاصة في حالة التقييم المحاسبي الملازم لظاهرة التضخم والتوجه نحو منهج القيمة العادلة.

## الفرع الثاني: التعريف بمنهج القيمة العادلة

أصبح مفهوم القيمة العادلة محور جدل ونقاش بين الكثير من المفكرين والباحثين في مجال المحاسبة وبين المنظمات المهنية المحاسبية، مما ادى ذلك الجدل والنقاش إلى تعدد وتباين مفاهيم القيمة العادلة، لذا سيعرض الباحث عدداً من هذه المفاهيم على النحو الاتي:

- عرفت القيمة العادلة بأنها "قيمة أصل يحقق أعلى وأفضل استعمال أو التزام يتم نقلة بمعرفة الطرف الاخر بمخاطر لا تتغير قبل أو بعد نقلة، وذلك في سوق نشطة بين طرفين عالمين وراغبين وقادرين ومستقلين عن وحدة التقرير، وبأسلوب قياس يكون ملائماً للظروف وتتوفر عنه معلومات كافية" (المليجي، 2009، صفحة 217).
- تم تعريف القيمة العادلة بأنها " المبلغ الذي يمكن مقابله مبادلة أصل ما أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في معاملة على أساس تجاري" (Mirza, Holt, & Knorr, 2011, p. 441).


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

- عرف حماد القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن به مبادلة أصل أو تسوية التزام بين طرفين متراضين ولديهما معلومات كافية ولا توجد علاقة بينهما (حماد، 2010، صفحة 471).

يتضح للباحث مما سبق بعد عرضة لعدد من التعاريف أن القيمة العادلة تقوم على الآتي:

أ- توافر الاطلاع والدراية الكاملة بالأصل أو التزام المراد تقييمه من قبل جميع الاطراف سواء كان المشتري أو البائع أو الطرف المقيم.

ب- يجب توافر سوق نشط ومنظم وكفء لتحديد القيمة العادلة.

ت- يجب أن تكون القيمة العادلة في ظل ظروف عادية اي ظروف طبيعية بعيدة عن ظروف التصفية مثلاً.

ولمزيد من التوضيح والتعريف بالقيمة العادلة فإن الباحث سيوضح النقاط الرئيسية التالية:

## أولاً: أهداف استخدام القيمة العادلة

فيما يتعلق في أهداف استخدام القيمة العادلة فإنه لا جدال في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية تلك البيانات المالية ومدلولاتها إلى اجل طويل، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد أكثر نفعاً وفائدة من المعلومات المالية المعدة على أساس منهج التكلفة التاريخية وذلك بالنسبة إلى مستخدمي القوائم المالية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، كونه يزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤيه مستقبلية لقيمة الشركة (النجار ، 2013، صفحة 468).

لذا تهدف المنشآت المالية إلى تطبيق منهج القيمة العادلة للأهداف التالية (حسانين، 2009، الصفحات 295-354):

أ- بهدف إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع الفعلي في تاريخ إعداد المركز المالي، بحيث يتم الاعتراف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشاة، شريطة ان تكون القيمة العادلة مبنية على أساس أن المنشأة مستمرة في اعمالها لأجل غير محدود.

ب- بهدف تمكين المنشاة من تقييم أدواتها المالية بالقيمة العادلة لتحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1. من اجل اتخاذ القرارات المناسبة.
2. بهدف إدارة وقياس المخاطر.
3. بهدف تحديد رأس المال الذي يجب توجيهه لمختلف المجالات.
4. بهدف زيادة القدرة على احتساب التعويضات.

## ثانياً: مزايا استخدام منهج القيمة العادلة

ادى اتباع منهج القيمة العادلة إلى الوصول لقيم حقيقية وواقعية سواء في جانب الأصول أو جانب الخصوم في الميزانية، ولتوضيح أهم مزايا الاعتماد على منهج القيمة العادلة فإنه يمكن تلخيصها بما يلي:

❖ الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة كأساس للتقييم يساهم في ما يلي (سفير و مدات، 2012، صفحة 145):

أ- تحديد القيمة الاقتصادية للأصول.

ب- الاعتراف بالآثار المترتبة عن الاحداث الاقتصادية عند وقوعها.

ت- تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة.

❖ الاعتماد على منهج القيمة العادلة كأساس لجودة المعلومات المالية يساهم فيما يلي (النجار ، 2013، صفحة 469):

أ- رفع مستوى الملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، وأساساً افضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

ب- رفع مستوى المعلومات المبنية على القيمة العادلة تساعد في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

❖ الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة كأساس للاستثمارات المالية حيث تسمح في (الملاح، 2013، صفحة 8):

أ- عكس قيم السوق والاوضاع الاقتصادية الجارية على الاستثمارات.

ب- بيان انعكاس الآثار الاستراتيجية للإدارة على دخل الفترة الحالي.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

ت- التميز في تصنيف الاستثمارات من فترة إلى اخرى مما يؤدي إلى إدارة محفظة الاستثمارات بشكل جيد.

❖ الاعتماد على محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر منظمي المعايير المحاسبية توفر ميزتين أساسيتين لكافة الأدوات المالية في البنوك (الحلبي، 2016، صفحة 42):

أ- تخفيض فرص إدارة الأرباح من قبل الإدارة في النموذج المحاسبي الحالي المختلط، مثل عملية التوريق المالي كأسلوب للاعتراف بمكاسب الذمم المدينة أو القروض.

ب- تخفيض التعقيد الناشئ عن النموذج المحاسبي الحالي المختلط، مثل محاسبة التحوط الناشئة عن تطبيق نموذجي التكلفة التاريخية في المراكز المتحوط لها والقيمة العادلة في أدوات التحوط.

**ثالثاً: صعوبات تطبيق منهج القيمة العادلة**

بالرغم من المزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة والأهداف التي تسعى لتحقيقها إلا أنها تواجه الكثير من الصعوبات في التطبيق وخاصة في البنوك التجارية لعل أهمها تظهر بالنقاط التالية (القصاص أ.، 2015، صفحة 51):

1. رفض التغيير كونه منهج يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن طويل كمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية.
2. يحتاج تطبيق المنهج إلى أفراد مؤهلين لفهم وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة.
3. صعوبة تطبيق خاصية القابلية للمقارنة في ظل هذا المنهج، نظراً للتقلب المستمر في الأسعار، ومن ثم تصبح عملية التحليل المالي ينتابها الصعوبة، وفي بعض الحالات غير ممكنه.
4. ارتفاع تكاليف تطبيق منهج القيمة العادلة وبالتالي فقد تكون هناك شركات ليس لها القدرة على تحمل تلك التكاليف كونها شركات متوسطة أو صغيرة الحجم.
5. الاختلاف في الظروف الاقتصادية خاصة كون أن واضعي المنهج منظمات محاسبية عالمية تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح الشركات في دول العالم الثالث.
6. عدم توافر اسواق جاهزة لكثير من الأصول، حيث أن كل أصل من الأصول يمتلك مواصفات مختلفة عن الأصل الأخر، وكل عملية بيع تخضع لمفاوضات خاصة ونتيجة لذلك تلجا إدارة المنشآت إلى التقييم الذاتي، مما يؤدي ذلك إلى عدم ثقة المستثمرين في القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك المعايير، مما يؤدي ذلك ايضاً إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة.
7. تأخر اعداد القوائم والتقارير المالية قد يؤدي إلى عدم استيفاء بعض متطلبات التقييم والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، والتسبب في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدميها.

## رابعاً: متطلبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية.

تعتبر توجهات مجلس معايير المحاسبة الدولية تجاه استخدام مفهوم القيمة العادلة وعملية قياس الأصول والتزامات بالقيمة العادلة، هي محور اهتمام وبحث بين الباحثين والمهتمين بمجال المحاسبة، وخاصة في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية، وبناءً على ذلك فإن الباحث سيتناول ثلاثة متطلبات والتي تتمثل بالآتي:

❖ **متطلبات قياس القيمة العادلة بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية** (السعبري و مردان، 2012، صفحة 231):

قبل إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (39) حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية عدد من الوسائل لقياس القيمة العادلة بهدف الإفصاح عنها، وقد كان ذلك في معيار رقم (32) تحت مسمى معيار العرض والافصاح، وبموجب هذا المعيار تم تقسيم الأسواق المالية إلى سوقين وهما السوق النشط والسوق الغير نشط، حيث أن السعر في السوق النشط يمثل أفضل مقياس للقيمة العادلة للاستثمارات، وفي حالة غياب السوق النشط فإن المعيار قد حدد عدد من الأساليب التي ينبغي على الإدارة الالتزام بها لتحديد القيمة العادلة والتي تتمثل بالآتي:

1) القيمة السوقية لأداة مالية مشابهة جوهرياً للأداة المراد تقييمها.
2) تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها.
3) استخدام نماذج تسعير الخيارات.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

أما بالنسبة إلى معيار المحاسبة الدولي رقم (39) فقد حدد كيفية قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة عند الاعتراف الاولي بالقيمة العادلة، وذلك من خلال الأرباح والخسائر وتشمل نوعين من الأدوات:

- **النوع الأول:** أصول مالية يتم قياسها عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، بحيث تشمل كافة الأصول أو الالتزامات المالية فيما عدا الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي ليس لها أسعار سوقية من خلال أسواق مالية نشطة ولا يمكن قياس قيمتها العادلة، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة لهذه الفئة في تاريخ إعداد القوائم المالية في الأرباح والخسائر للفترة.
- **النوع الثاني:** الأصول المالية المملوكة بغرض المتاجرة وهي عبارة عن أوراق مالية للديون التي تم شرائها بنية إدارتها بشكل فعال وبيعها بهدف الربح في المستقبل القريب، وأن المكاسب والخسائر غير المحققة يتم ذكرها في صافي الدخل، وإن دخل الفائدة في الأوراق المالية لأغراض المتاجرة المحتفظ بها بصفة دين تسجل كما تم اكتسابها (السعبري و مردان، 2012، صفحة 322).

❖ **متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية**

تتمثل متطلبات وقواعد الإفصاح عن القيمة العادلة التي تفيد في تقرير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام، كما قد يكون لتلك القوائم دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (البنوك التجارية)، وبناء على ما سبق فإنه يمكن تحديد متطلبات الإفصاح بما يلي (جمعة و آدم، 2014، صفحة 78):

1) كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت إظهار أي انخفاض في قيمة الأصول.
2) البنوك المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى البنوك التجارية ومن الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون.
3) المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر.
4) إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبية وقيمته.
5) الإفصاح عن أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر عن تحديد السعر السوقي للسهم، خصوصاً إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة.

❖ **متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة بالاعتماد على معايير المحاسبة الدولية.**

حظيت متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة بالاهتمام من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية في العديد من المعايير وكان من اهمها معيار الايراد الذي نص في الفقرة التاسعة على وجوب قياس الايراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام، وكذلك ظهر ذلك الاهتمام في معيار اندماج المشروعات بهدف التعرف على المشروع المتملك في حالات ضم العمال، فإن المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو المتملك، ولكن كان الاهتمام الأكبر في معيار الأدوات المالية: الاعتراف والقياس رقم (32) حيث انه نص في الفقرة رقم 51 انه في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة كما نص المعيار، ولم يكن ذلك متوفراً سابقاً فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة (جمعة و آدم، 2014، الصفحات 79-80).

## خامساً: مقومات تطبيق القيمة العادلة

هناك مقومات ينبغي أخذها بالحسبان عند تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة بصفة عامة، من خلال أربع مستويات وهي (القصاص أ.، 2015، صفحة 33):

- **المستوى الأول:** توفر قيمة سوقية عادلة لكل من الأصول والالتزامات، فعلى هذا المستوى يجب استخدام هذه القيمة.
- **المستوى الثاني:** عدم توفر قيمة سوقية عادلة للأصول والالتزامات ولكن توجد قيمة سوقية عادلة للأصول والالتزامات المشابهة- أي لها نفس الخصائص- فعلى هذا المستوى يجب استخدام القيم السوقية العادلة للأصول والالتزامات.
- **المستوى الثالث:** عدم وجود قيم سوقية عادلة للأصول والالتزامات أو قيم سوقية عادلة للأصول والالتزامات المشابهة فعلى هذا المستوى يجب استخدام أسلوب تقديري بهدف تحديد القيمة العادلة، وقد حددت معايير المحاسبة عن القيمة العادلة بعض مداخل التقييم التي يمكن استخدامها لتقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

ولم يحدد أسلوب معين، ويعود ذلك إلى أن تؤخذ كل منشأة بالأسلوب الذي يتوافق ويتناسب معها، وإن كان يرى البعض أن تقييم الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة يقوم بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة لأنه يعتبر أفضل أساليب التقييم لهما بشرط الدقة في اختيار توقيت ومقدار التدفق النقدي المستقبلي المناسب.

- **المستوى الرابع:** يتمثل هذا المستوى بصعوبة تقييم الأصول والالتزامات القيمة العادلة، فعلى هذا المستوى تعتبر القيمة الدفترية للأصول والالتزامات هي القيمة العادلة.

## سادساً: معيار الابلاغ المالي الدولي رقم (13)، قياس القيمة العادلة

يتضمن معيار الابلاغ المالي رقم 13 البنود والفقرات المرتبطة ارتباط وثيق بمحاسبة القيمة العادلة حيث توضح فقرات المعيار مفهوم القيمة العادلة، ويتعلق بعضها بعمل إطار محاسبي خاص بقياس القيمة العادلة، ويتعلق البعض الأخر بتوضيح نطاق الافصاح عن قياسات القيمة العادلة، لذا سيقوم الباحث بدراسة وتحليل بعض فقرات المعيار من حيث طرق واساليب قياس القيمة العادلة للأصل والتزام عنها ضمن نطاق المعيار مع مراعاة التسلسل التدريجي في توضيح محاسبة القيمة العادلة، وذلك من خلال عرض الباحث للنقاط الآتية:

**☒مفهوم القيمة العادلة**

يعرف المعيار القيمة العادلة بأنها السعر الذي سيتم الحصول علية لبيع أصل أو الذي سيتم دفعة لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (Ramirez, 2015, p. 72 ).

**☒السوق الذي تعمل به القيمة العادلة**

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام في سوق يتسم بالسمات الاتية (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 474):

1) السوق الأصلي للأصل أو الالتزام.
2) السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام، هذا في حالة غياب السوق الاصلي، لذلك فإن المنشاة لا تحتاج لإجراء بحث شامل لكافة الأسواق المحتملة لتحديد السوق الاصلي، وانما يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار جميع المعلومات المتوفرة بشكل معقول، اما في حالة توفر سوق أصلي لأصل أو التزام يمثل قياس القيمة العادلة للمنشاة السعر في ذلك السوق، واذا كان من المحتمل أن يكون السعر في سوق مختلف أكثر ربحاً في تاريخ القياس.

**☒المشاركون في سوق القيمة العادلة.**

تقيس المنشاة القيمة العادلة للأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون بالسوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، على افتراض أن المشاركين بالسوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية، كما أن المنشاة لا تحتاج إلى تحديد مشاركين محددين في السوق عند وضع تلك الافتراضات وبدلاً من ذلك يتعين على المنشاة تحديد الصفات التي تميز المشاركين في السوق بصفة عامة مع الاخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة لكل مما يلي (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 475):

1) الاصل أو الالتزام.
2) السوق الأصلي للأصل أو الالتزام.
3) المشاركون في السوق الذين ستبرم المنشاة معهم معاملة في ذلك السوق.

يرى الباحث أن السمات التي يجب ان تميز المشاركين بالسوق ان تتسم بالآتي:

✓ أ- العلم المسبق بالأصل أو الالتزام.
✓ ب- الخبرة بكيفية التعامل مع الأصل أو الالتزام.
✓ ت- القابلية بين الطرفين في نقل الأصل أو الالتزام بينهم.

**☒قياس الأصل أو الالتزام بالقيمة العادلة.**

يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصاً لأصل أو التزام محدد، وتبعاً لذلك فإنه يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام، وفي حال رغب المشاركون بالسوق اخذ تلك


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

الخصائص بالاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس فإن تلك الخصائص تشمل الاتي (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2014، صفحة 473):

أ- حالة الأصل وموقعة.

ب- القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه إن وجدت.

## المطلب الثاني: مدى إمكانية تطبيق القيمة العادلة لتقييم مخاطر استثمارات البنوك

إن الانفتاح الاقتصادي للأسواق المالية العالمية وسرعة تطور الياتها والتعقيدات الفنية المصاحبة لها أدت إلى تعدد وتنوع الأنشطة الاستثمارية والخدمات المصرفية في السوق المصرفية الدولية، مما دفع البنوك إلى ضرورة مواكبة تلك التطورات لضمان الاستمرارية في ظل المنافسة الشديدة حيث صاحب ذلك تنوع وارتفاع حجم المخاطر التي تواجهها البنوك، مما ترتب علية انشاء إدارة لرصد ومتابعة تلك المخاطر وقياس حجم تأثيرها على الاداء المالي والعمل على التحكم وإدارة المخاطر بما يُمكن إدارة البنك من البقاء والاستمرارية في السوق المصرفي بهدف تحقيق معدلات النمو والربحية المنشودة (بطرس، 2015، صفحة 75).

ولتوضيح ذلك فإن الباحث سيتناول الفروع الآتية:

### الفرع الأول: أساليب تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية

تعتبر عملية تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية بمثابة الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، كونها تعمل على تحديد الاستثمارات الجيدة التي تمتاز بدرجة عالية من العائد وفي نفس الوقت أقل مخاطرة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تستطيع تحديد السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية العملية التي يمكنها مواجهة المخاطر بهدف تخفيضها إلى أدنى درجة ممكنة أو تجنبها نهائياً إذ أمكن ذلك، ولتوضيح ذلك فإن الباحث سيتناول الأساليب التالية:

**أولاً: الأساليب الإحصائية كأداة لتقييم المخاطر**

بما أن المخاطر من بين العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ القرارات المالية، وبالتالي يتوجب معرفة تقييمها أو بمعنى آخر قياسها بالشكل الصحيح الذي يسمح بالتقييم والتمييز بين الأصول المالية المختلفة، حيث توجد هناك العديد من الأساليب الرياضية أو الاحصائية ولعل أهمها ما يلي (خرباش، 2010، صفحة 43):

1. الانحراف المعياري
2. المدى
3. التوزيعات الاحتمالية
4. معامل الاختلاف
5. معامل بيتا
6. معامل الاستقرار المالي

يرى الباحث مما سبق أن الأساليب الاحصائية المستخدمة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية قد تحمل بعض من المزايا والعيوب لعل أهمها:

- سهولة معرفة مستوى الخطر من خلال قياس درجة تشتت قيم المتغير المالي.
- إمكانية تحديد القيم المالية المتوقعة الحدوث في المستقبل.
- إمكانية المفاضلة ما بين النتائج المتساوية المقاسة باستخدام الانحراف المعياري من خلال تطبيق معامل الاختلاف.
- يعاب على تعدد الأساليب الاحصائية المستخدمة في قياس المخاطر أنها قد تؤدي إلى تضخيم في قياس الاستثمارات البنكية.

**ثانياً: أسلوب التحليل المالي كأداة لتقييم مخاطر الاستثمار**

تعد تلك الأساليب من المداخل الحديثة التي تستخدم في قياس درجة الخطر المالي من خلال القوائم المالية المنشورة، حيث تعتمد على قياس أو تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية من مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الغير وبصفة خاصة الدائنين وتحقيق تدفقات نقدية ايجابية للمساهمين، ومن ثم قياس المخاطر المالية بالوحدة الاقتصادية من خلال عدد من النسب والمؤشرات المالية لعل أهمها ما يلي (بطرس، 2015، صفحة 90):


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

✓ نسب السيولة: تقوم هذه النسب بقياس قدرة المنشأة المالية على الوفاء بديونها في الآجال القصيرة.
✓ نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لمعرفة مدى قدرة البنك على استخدام وإدارة أصوله وموارده المالية بالشكل الصحيح والمطلوب ولعل أهمها معدل دوران المخزون، متوسط فترة التحصيل، معدل دوران الأصول المتداولة والثابتة.
✓ مؤشرات الربحية التشغيلية: تعكس نسب الربحية الاداء الكلي للمنشأة، فيما تقيس كل مجموعة من النسب السابقة التي جرى تناولها جوانب معينة من أداء المنشأة، وإن نسب الربحية توحد الأثر لأغلب قرارات الإدارة، فهي تفحص قدرة المنشأة في توليد الارباح من المبيعات، والموجودات، وحق الملكية، والأرباح هي القياس لفعالية سياسات إدارة المنشأة الاستثمارية، والتمويلية والتشغيلية، وكذلك القرارات المتخذة المتعلقة بهذه السياسات، والنسب الأكثر استعمالاً هما: نسبة هامش الربح التشغيلي، نسبة هامش صافي الدخل، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وعند حساب هذه النسب فإنه يستخدم مصطلح الأرباح بالتبادل مع مصطلح الدخل (العامري، 2013، صفحة 314):

**ثالثاً: أسلوب النماذج المتقدمة كأداة لتقييم المخاطر**

هناك العديد من النماذج المتقدمة لقياس وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية لعل أهمها النموذجان التاليين:

☒ : نموذج ديو بونت للتحليل المالي (Dupont Model)

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من المؤشرات المالية المركبة والمرتبطة بنسب مالية تحليلية هادفه لتحليل وقياس المخاطر المالية، حيث يرتكز هذا النموذج على اعتماد مؤشر اساسي لتحديد نسبة العائد على حقوق الملكية خلال فترة زمنية تمر بها الوحدة الاقتصادية وتتعرض بها للمخاطر، ويتم ذلك من خلال قياس وتقييم معدل العائد على الأصول إلى نصيب حقوق الملكية من إجمالي الأصول، كما أنه هناك مؤشر أساسي أخر وهو معدل العائد على الأصول على مؤشرات هامش الربحية ومعدل دواران الأصول، علماً أن هذان المؤشرات يعتمدان على قيم صافي الدخل والمبيعات وإجمالي الاصول والايرادات، أما بالنسبة إلى مؤشر حقوق الملكية من إجمالي الأصول فإن مؤشر الأصول المستخرج يقوم من الأصول الثابتة والأصول المتداولة (Almazari, 2020, pp. 88-90).

☒ : نموذج التقييم المصرفي الامريكي

يعتبر هذا النموذج من النماذج الحديثة والفعالة في قياس وتحليل المخاطر المالية وذلك بهدف التأكد من السلامة المالية للبنوك، كما اوضح صندوق النقد الدولي أنه منتج رقابي يهدف إلى مجالات مختلفة من العمليات التجارية للبنوك، وذلك بهدف تحديد السلامة المالية لأنشطتها المصرفية من خلال تشخيص نقاط القوة والضعف لديها بالاعتماد على ستة مؤشرات رئيسية تستخدم لأغراض تصحيح الأوضاع المالية للبنوك، ولعل أهم هذه المؤشرات ما يلي (بطرس، 2015، صفحة 93):

- مؤشر كفاية رأس المال Capital Adequacy
- مؤشر جودة الأصل Asset Quality
- مؤشر كفاءة الإدارة Management Quality
- مؤشر السيولة Liquidity
- مؤشر الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk
- مؤشر الأرباح Earnings

## الفرع الثاني: إشكاليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية

عند وجود أي مشاكل تتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة عند تقييم استثمارات البنوك التجارية والمخاطر المحيطة بها، يؤدي ذلك إلى تشتت كل من المستثمر ومستخدمي التقارير والقوائم المالية، وبالتالي فإنه تظهر هناك نتائج سلبية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويعود ذلك للمشكلات المتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، ولتوضيح ذلك فإن الباحث سيتناول المواضيع التالية:


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

## أولاً: الجدال حول إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة

فيما يتعلق بالجدال حول تطبيق القيمة العادلة، فإن الرؤى الداعية لاعتبار القيمة العادلة الموجودة في المعيار الدولي رقم (13) والذي تم ذكرة وتوضيحه سابقاً، تفترض وجود أسواق فاعلة ومكتملة لم يأتي من فراغ بل يُمكن استنباطه من الفعل الذي قام به كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الامريكي، وذلك في صياغة إطار مفاهيمي مشترك عام 2010، حيث نتج عنه الموثوقية بالتمثيل الصادق وذلك لوجود مفهومين للقيمة العادلة: الأول يدعى القيمة العادلة، والآخر يدعى بالقيمة العادلة البديلة، وهنا لابد من بيان لهذين المفهومين أنصار في IASB، FASB حيث يمكن توضيح كليهما كالآتي (أبو خضير، 2018، صفحة 89):

☒ أنصار المفهوم الأول والمتمثل بالقيمة العادلة، حيث يدعون إلى أن الأسعار السوقية يجب أن تقدم استنارة عن التدفقات النقدية المحتملة، وليس بناءً على التقدير الخاص بالمنشأة، ذلك لأن الأسواق بشكل عام هي مكتملة وفعالة لتقديم دليلاً على وجود التمثيل الصادق في عملية القياس على هذا الأساس، وبالتالي فالموثوقية أقل أهمية، ويجب أن يتم استبدالها بالتمثيل الصادق الذي يعطي اهتمام أكبر بتمثيل الظاهرة الاقتصادية فقط في ظل قيمتها السوقية العادلة أي سعر البيع الحالي، كما قالوا ايضاً بأن تطبيق القيمة العادلة يستلزم بأن تكون التكلفة ( قيمة المدخلات) أساس قياس غير ملائم كونه يرتبط بأحداث سابقة بينما التدفقات النقدية المستقبلية سوف تكون ناجمة عن قيمة مخرجات مستقبلية ( سعر البيع)، وتقاس بالقيمة العادلة، وقد تبنى المعيار رقم 13 قيمة المخرجات في تعريفة للقيمة العادلة.

☒ انصار المفهوم الثاني والمتمثل بالقيمة العادلة البديلة، فقد رد أنصاره على إزالة الموثوقية بالقول: بأن القوائم المالية تقوم بالتخفيف من عدم تماثل المعلومات في عالم مذبذب كالذي نعيش به اليوم، وعلى هذا الاساس للموثوقية خاصية أساسية، فضلاً على أن البيئة الاقتصادية الحالية لا توفر أسواق فعالة ومكتملة كون الأسواق غير مكتملة، فإن القبول بعدم اكتمال الأسواق ونقص فاعليتها يجعل من القيمة العادلة تخسر الكثير من جاذبيتها، ذلك لأنها لا ترتبط بالعالم الحقيقي الذي تعمل به المعايير المحاسبية، ففي هذا المعنى يمكن القول بأنه ليس كافياً أن تكون النظرية جيدة حتى يتم قبولها من قبل واضعي المعايير المحاسبية بل يجب أن تكون ذات صلة، ومتماسكة منطقياً مع الواقع العملي، وفي المقابل ترتبط وجهة النظر البديلة بالوضع الحقيقي للسوق من خلال كونه غير مكتمل وفعال ولكنها لا تقدم حلول متماسكة.

## ثانياً: مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

بعد عرض الجدل القائم بخصوص إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة فإنه يمكن إدراج مشكلات تطبيق محاسبة القيمة العادلة كالآتي (مطاوع، 2016، الصفحات 142-145):

1) يرى البعض أن استخدام التكلفة التاريخية أثناء الأزمات أكثر ملاءمة من القيمة العادلة، حيث أن القيمة العادلة تتفاعل بشكل أسرع مع السوق مما ينتج عنه الاعتراف السريع بخسائر ضخمة خلال فترة قصيرة مما يترتب علية انهيار النظام المالي بشكل سريع، بينما النظم التقليدية في التكلفة التاريخية تسمح بأن يتم الاعتراف بالخسائر بشكل أكثر بطئاً (تدريجي) والتي تعطي للشركات الوقت الكافي لإيجاد حلول حتى يستقر السوق، فمدراء البنوك وغيرهم كالمؤسسات المالية القت اللوم على القيمة العادلة كونها احدثت دورة من الانخفاضات لأسعار الأصول، مما أدى ذلك إلى زيادة عمليات البيع لتقليل الخسائر المحتملة.

2) تعمل القيمة العادلة على اجبار المؤسسات المالية ببيع أصولها بمبالغ منخفضة من خلال طريقة Mark to Market بحيث لا تعبر عن قيمتها الحقيقية وفقاً للنظرة طويلة الأجل نظراً لانخفاض قيمتها السوقية نتيجة تدهور الأسواق أثناء الأزمات، وبالتالي يرى البعض بأنه حتى تستطيع الشركات المحافظة على رأس مالها أو الاحتياطيات الرأسمالية عند المستوى المطلوب يكون من الضروري التحول تجاه التكلفة التاريخية خلال فترة الأزمات والسماح بإعادة تصنيف القروض المحتفظ بها لغرض البيع أو المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالإضافة إلى المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لقياسها على أساس التكلفة المستهلكة لتجنب الخسائر المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة.

3) يرى البعض أن محاسبة القيمة العادلة هي المسؤولة عن الانخفاضات المتتابعة والتي تعني تأرجح شديد في النظام المالي بحيث يترتب علية انخفاض متتابع بالأسواق المالية، فكل انخفاض يتبعه انخفاض أكبر، فاستخدام القيمة العادلة في ظل تدهور الأسواق يترتب علية التساؤل حول جدوى استخدام أسعار سوق أقل من القيم


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

الحقيقية في ظل سريان مفعول المبيعات تحت الضغط بدون الاهتمام بأن أسعار السوق الحالية لا تعكس بشكل دقيق التدفقات النقدية المتوقعة ( المستقبلية) للأصل أو السعر الذي يجب أن تباع به الإدارة المالية، لذلك هناك انتقادين أساسيين حول مساهمة القيمة العادلة في حدوث الانخفاضات المتتابعة للأصول في أوقات الرواج والتدهور وهما (مطاوع، 2016، صفحة 143):

**الانتقاد الأول:** إن محاسبة القيمة العادلة وارتفاع الأصول يسمح للبنوك بزيادة الرافعة المالية في وقت الرواج، وبالتالي تأرجح النظام المالي بصورة كبيرة مما يزيد من الأثار المالية في أوقات الأزمات، كما تؤدي القيمة العادلة إلى حدوث التقلبات التالية في القوائم المالية:

- التقلبات المرتبطة بالتغيرات في المعاملات الاقتصادية.
- التقلبات الناتجة عن أخطاء القياس وتغير وجهات النظر فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية خلال فترة النشاط.
- التقلبات الناتجة عن استخدام النموذج المختلط الذي يطبق القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية والتكلفة المستهدفة في البعض الأخر.

**الانتقاد الثاني:** إن محاسبة القيمة العادلة تعمل على نقل آثارها السيئة إلى الأسواق المالية، فمن خلال طريقة Mark to Market نجد أن القيمة العادلة لها تأثير كبير على انتشار الأداء الضعيف من بنك لآخر وبالتالي ينتج عنها زيادة الخطر النظامي في البنوك.

4) في حالة الاكتفاء بالقيمة السوقية كأساس لتقدير القيمة العادلة، وفقاً لمدخلات المستوى الأول من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فإن الاعتماد علية يتيح لإدارة المنشأة من التلاعب في هذه القيمة، وخاصة في الحالات التالية (هيبة، 2017، صفحة 29):

✓ عند امتلاك المنشأة حصة كبيرة من الأصول والالتزامات المماثلة محل القياس، من الممكن أن يتيح لإدارة المنشأة التأثير على السعر المعلن في السوق، ومن ثم فإن السعر لا يخضع لظروف العرض والطلب داخل السوق حيث أنه قد يكون موجهاً من جانب الإدارة.

✓ عندما لا يعبر السعر المعلن في السوق النشط عن القيمة العادلة في تاريخ القياس، ويمكن أن يحدث ذلك مثلاً عند وقوع عدد من الأحداث الجوهرية بعد إغلاق السوق ولكن هذا يحدث قبل تاريخ القياس، مما يعطي الفرصة أمام إدارة المنشأة من التلاعب في القيمة العادلة.

يرى الباحث مما سبق بعد عرض مشكلات تطبيق القيمة العادلة والانتقادات الموجهة لها باعتبارها تُحدث دورة من الانخفاضات لأسعار الأصول، مما ينتج عنه زيادة في عمليات البيع لتقليل الخسائر، وأثرها في تدعيم سلسلة الانهيارات المالية ولا سيما في البنوك والمؤسسات المالية نتيجة تمسكها واعتمادها على أسعار السوق، ودورها في إظهار حدة نشوء الأزمات المالية وغيرها من الانتقادات الموجهة لها، لذلك القيمة العادلة لا تعتبر السبب الرئيسي في ظهور تلك المشكلات والانتقادات وانما هي سبب في الكشف عن تلك المشاكل المالية وإظهار القيم الحقيقية لكل من الأصول والالتزامات داخل السوق، كما أنه قد يكون هناك قصور في عمليات تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الوحدات المحاسبية.

## ثالثاً: مبررات استخدام محاسبة القيمة العادلة

بالرغم من صعوبات التطبيق والمشاكل ولانتقادات والاتهامات الموجهة نحو محاسبة القيمة العادلة والمخاطر الناجمة عن تطبيقها وادعاء البعض عدم ملاءمتها في تحقيق جودة التقييم المحاسبي، إلا أنها لا تزال تحظى بالأهمية والدعم والمساندة من جانب عدد كبير من الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية، وفيما يلي توضيح لمبررات الابقاء على استخدام محاسبة القيمة العادلة كنموذج محاسبي مهم في عمليات التقييم أو القياس المحاسبي، وذلك على النحو التالي (مطاوع، 2016، الصفحات 147-151):

1) ظهرت العديد من الآراء الداعمة للقيمة العادلة والتي أكدت على أن وقف التعامل بالمعيار المحاسبي رقم FASB (157) سوف يعمل على تقليل الشفافية وثقة المستثمرين في الأسواق.

2) يؤدي استخدام اسلوب Mark to Market بشكل مستمر إلى زيادة الوعي تجاه مخاطر تقلبات الأسعار، حيث أن محاسبة القيمة العادلة تقوم بعمل تحذيرات للشركات للوقوف بعيداً عن الأصول المتقلبة، لذلك تلعب القيمة العادلة دور مهم في تقليل من آثار الأزمات المالية في حالة الاهتمام بعلامات التحذير، وبالتالي مساعدة الأسواق على علاج الآثار السلبية للأزمات المالية بشكل أسرع ومبكر.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

3) انتقد التقرير المقدم من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين The Certified Accountants Association of Chartered أداء وكالات التصنيف الائتماني وسماسرة الرهونات، وقام بتدعيم محاسبة القيمة العادلة، وذلك كما أشار تقرير مجموعة العشرين G20 المتعلقة بحالة الاقتصاد العالمي والأسواق المالية إلى أن اسلوب Mark to Market ليس هو السبب الرئيسي لحدوث الأزمة المالية العالمية.

4) يرى معظم الكتاب أن منهج التكلفة التاريخية ليس البديل الملائم لمنهج للقيمة العادلة، كونه يمتلك العديد من المشاكل والتي يمكن أن تكون بالنسبة لمجموعة من الأصول أسوأ بكثير من مشاكل القيمة العادلة، فالتكلفة التاريخية قد يترتب عليها تحقيق منافع للإدارة وذلك للقيام بما يسمى بتجارة المكاسب، فاستخدام القيمة العادلة يساعد على تخفيف النتائج السلبية للصفقات التي تهدف إلى إدارة الأرباح في ظل النموذج المختلط.

5) يجب البحث عن أساليب لتدعيم وتفعيل محاسبة القيمة العادلة كونها تحقق ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية، لذا فهي الأسلوب الأفضل والملائم للقياس المحاسبي.

يرى الباحث مما سبق بالرغم من المبررات السابق ذكرها وردها على الاتهامات الموجهة للقيمة العادلة، أن هنالك العديد من المبررات الاخرى التي يمكن ذكرها وهي:

✓ تلبية رغبة المستثمرين والمقرضين في توفير مقياس محاسبي مناسب وأكثر ملاءمة وموثوقية من المقاييس الأخرى لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الضرورية.

✓ يمكن الاعتماد عليها في عمليات التحليل المالي للاستثمارات كونها تعطي نسب وأرقام واقعية عن أداء ونشاط المنشآت.

✓ قدرتها على التقارب ما بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية وبالتالي فإن القيم الناتجة من تطبيق القيمة العادلة تمكن الاقتصاديون من الاعتماد عليها.

## الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

### تمهيد

للربط بين الجوانب النظرية للدراسة التي تم التطرق لها سابقاً بالجوانب العملية الميدانية، يتناول الباحث في هذا الفصل اختبار العلاقة بين متغيرات الفرضيات من أجل تحديد دور محاسبة القيمة العادلة في تقييم مخاطر استثمارات البنوك ، وتوضيح مدى ملائمتها ، لذلك فإن الباحث يتناول في هذا الفصل المطالبين الآتيين:

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

### المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

تقوم منهجية الدراسة الميدانية على عدد من المقومات التي تتمثل التالية:

### أولاً: هدف الدراسة الميدانية

بناءً على أهداف الدراسة وحدودها فقد هدفت الدراسة الميدانية إلى اختبار فرضيات الدراسة من خلال طرح قائمة استقصاء أراء عينة من المتخصصين في مجال المحاسبة بصفة عامة ومجال التقييم المحاسبي لاستثمارات البنوك التجارية بصفة خاصة، كالمتخصصين بالمحاسبة الذين يعملون في أكبر مكاتب التدقيق المحاسبي المرخص لها بمزاولة مهنة التدقيق لحسابات كبرى المنشآت المالية في الأردن، وكذلك استقصاء أراء عينة من العاملين بالوحدات المحاسبية وإدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية.

### ثانياً: فرضيات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية فإنها تسعى إلى اختيار مجموعة من الفرضيات والتي تتمثل بالفرضيات التالية:

• الفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة.

يتفرع من الفرضية الأولى الفرضيتين التاليتين:


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

✓ الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملاءمة بياناتها المالية المنشورة.
✓ الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين مصداقية بياناتها المالية المنشورة.
• الفرضية الثانية: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.
• الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بالصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.
• الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بانعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة.

## ثالثاً: مجتمع الدراسة الميدانية

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية بمجتمعين أساسيين من المجتمعات المالية والتي لها علاقة وثيقة بتطبيق موضوع الدراسة على الصعيد العملي والتي تتمثل بالآتي:
الفرع الأول: البنوك التجارية العاملة في الأردن.
تم اختيار البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الأردني ضمن عينة الدراسة الميدانية كونها من أكثر المنشآت الاقتصادية تأثراً بظاهرة التغيرات المستمرة في قيمة النقود والأصول والالتزامات، كما أنها أكثر المنشآت احتياجاً لمنهج محاسبي عادل يؤخذ بالحسبان التغيرات المستمرة للنقود عبر الزمن، لذلك حرص الباحث على أخذ أراء عينة الدراسة من المسؤولين عن الوحدات المحاسبية وإدارة المخاطر في هذه البنوك التجارية الأردنية.

الفرع الثاني: مكاتب المحاسبة والتدقيق المحاسبي العاملة في الأردن
تنحصر مكاتب المحاسبة والتدقيق المحاسبي التي تقوم بعمل التقارير والبيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في أربعة مكاتب محاسبية فقط، وهي عبارة عن فروع لكبرى شركات المحاسبة والتدقيق المالي العالمية، التي تمتاز بدرجة عالية من المهارة العلمية والعملية في مجال المحاسبة والتدقيق المالي، كما أنها تمتلك الخبرة الواسعة بمجال تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما يطرى عليها من تطورات وتعديلات، لذا من الضروري الاستفادة من هذه الخبرات من خلال استقصاء أراء العاملين بتلك المكاتب بخصوص موضوع الدراسة واختبار فرضياتها، ولعل أهم هذه المكاتب تتمثل بالمكاتب التالية:
في ضوء ما سبق يرى الباحث أنه يوزع (150) نموذجاً من استمارة الاستقصاء التي تم أعدادها بهدف اختبار فرضيات الدراسة على المسؤولين المتخصصين بموضوع الدراسة في البنوك التجارية الأردنية، وكما يوزع أيضاً (50) نموذجاً من نفس استمارة الاستقصاء على مكاتب المحاسبة والتدقيق المالي المحتكرة إعداد وتصفية حسابات البنوك التجارية الأردنية والمحصورة في أربعة مكاتب فقط.

## رابعاً: عينة الدراسة

يتم اختيار عينة كل مجتمع من مجتمعات الدراسة كالآتي:
**العينة الأولى:** تتمثل العينة الأولى في اختيار عدد من البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الأردني بحيث تتوفر بها الشروط الأتية:
1- أن يكون البنك نشط ويمارس عمله في السوق الأردني لفترة زمنية لا تقل عن عشرة سنوات.
2- أن تتوفر البيانات والتقارير المالية للبنك على موقع هيئة الأوراق المالية الأردنية لكي يتمكن الباحث من الاطلاع على سياستها المحاسبية ودرجة التزامه بتطبيق معايير المحاسبة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.
3- أن يفصح البنك عن سياسته المحاسبية فيما يتعلق بعمليات القياس والتقييم المحاسبي للتعرف على المنهج المعتمد للبنك.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

**العينة الثانية:** تتمثل العينة الثانية في عدد من مكاتب المحاسبة والتدقيق القانونية العاملة في القطاع المحاسبي الأردني بحيث تتوفر بها الشروط الأتية:

1- أن تتميز بالكفاءة والمهارة العلمية والعملية والالتزام بمعايير التدقيق المحاسبي ومستجداته ومتابعتهم للتطورات الجارية في أسواق المال والأعمال.

2- أن تكون من المكاتب التي تمارس نشاطها على حسابات البنوك التجارية العاملة في الأردن.

3- أن تكون فروع لأكبر مكاتب المحاسبة القانونية المشهورة على مستوى العالم.

لاحتساب العينة المختارة من مجتمع البنوك التجارية الأردنية ومجتمع مكاتب المحاسبة والتدقيق العاملة في الأردن، يتوجب أن توزع عليها قوائم الاستقصاء وفق المعادلة التالية:

$$n = \frac{N * (\sigma\ (1 - \ \sigma))}{N * \left(\frac{B}{Z}\right)^2 + \sigma\ (1 - \ \sigma)}$$

n = حجم العينة

N= حجم المجتمع للدراسة ويساوي 200

σ = نسبة وجود الظاهرة محل البحث وتساوي 0.50

B = نسبة الخطأ المسموح به ويساوي 0.05

Z = الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة الذي تعمم به النتائج وهو 95% وبذلك تكون الدرجة المعيارية 1.96

$$n = \frac{200 * (0{,}5\ (1 - \ 0{,}5))}{200 * \left(\frac{0{,}5}{1{,}96}\right)^2 + 0{,}5\ (1 - \ 0{,}5)} = \frac{50}{138} = 132$$

وبالتالي فإنه ينبغي أن توزع العينة بما يتناسب مع عدد النماذج المذكورة سابقاً كالآتي:

- حجم عينة البنوك التجارية الأردنية

$$132 \times \frac{150}{200} = 99$$

- حجم عينة مكاتب المحاسبة والتدقيق

$$132 \times \frac{50}{200} = 33$$

## خامساً: اسلوب جمع البيانات وتصميم استمارة الاستقصاء (الاستبانة)

يقوم اسلوب جمع البيانات في هذه الدراسة على أساس توزيع قوائم استقصاء بجانب إجراء مقابلات شخصية مع أفراد عينة الدراسة سواء كانوا العاملين في قطاع البنوك التجارية أو العاملين في مجال المحاسبة المالية والتدقيق، لذلك سيقوم الباحث في إعداد قوائم استقصاء على شكل أسئلة مبنية على فرضيات وأهداف الدراسة، بحيث يمكن من خلالها تحليل الردود والاجابات على قوائم الاستقصاء بهدف تحقيق أهداف الدراسة الميدانية بجانب اختبار فرضياتها، كما يحتاج الباحث ايضاً إلى إجراء مقابلات شخصية مع عينة الدراسة بغاية توضيح مضمون الاسئلة والرد على أي استفسارات للمستقصين منهم لضمان دقة وسلامة الإجابة على قوائم الاستقصاء.

عند تصميم استمارات قوائم الاستقصاء ينبغي على الباحث الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

✓ السلاسة بعرض الأسئلة بحيث تكون مفهومة ومبسطة وتتضمن التسلسل بعرضها، وتساعد على تحقيق هدف الدراسة وإجراء عمليات التحليل الاحصائي لاختبار الفرضيات.

✓ عرض الأسئلة بطريقة متدرجة بحيث يختار المستقصي منهم الاجابة المناسبة من وجهة نظرة، من خلال خمس اجابات حسب مقياس (ليكرت) المكون من خمسة درجات متفاوتة، بحيث تعبر كل درجة منها عن درجة الأهمية كالآتي: موافق تماماً – موافق - محايد – غير موافق – غير موافق مطلقاً

✓ ان تتضمن قائمة الاستقصاء قسم خاص بالتعريف بالبيانات الشخصية للمستقصي منهم.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

✓ أن تتضمن قائمة الاستقصاء أربعة مجموعات من الاسئلة بحيث تكون كل مجموعة من الأسئلة خاصة بفرضية.

واشتملت الاستبانة على المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (المؤهل العلمي، وجهة العمل، والوظيفة، ومدة الخبرة، والمؤهل المهني)، كما اشتملت على (37) فقرة موزعة إلى أربع مجالات، وهي:

1. المجال الأول تقييم مخاطر الاستثمار، واشتمل على (11) فقرة.
2. المجال الثاني مواكبة البنوك التجارية الأردنية، واشتمل على (9) فقرات.
3. المجال الثالث الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية، واشتمل على (10) فقرات.
4. المجال الرابع انعكاس الأوضاع غير المستقرة، واشتمل على (7) فقرات.

## سادساً: صدق وثبات الاستبانة

يعني صدق وثبات الاستبانة هو التأكد من أن الاستبانة تقيس وتفي بالغرض الذي أعدت من أجلة، كما يقصد بالصدق هو شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث أنها تكون مفهومة لكل من يستخدمها، ويمكن للباحث التأكد من مدى صدق وثبات أداة الدراسة من خلال الآتي:

**الفرع الأول: صدق فقرات الاستبانة**

يتم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين وهما:

**الطريقة الأولى:** الصدق الظاهري للأداة ( صدق أداة الدراسة).

قام الباحث بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في المحاسبة، وذلك لإبداء رائيهم حول مدى ملاءمة العبارات لاختبار الفرضيات التي وضعت من أجلها، ومدى وضوح صياغة العبارات، ومدى مناسبة كل عبارة للفرضية التي تنتمي اليها، ومدى كفاية العبارات لتغطية متغيرات كل فرضية من الفرضيات الأساسية، هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يراه ضرورياً من تعديل على صياغة العبارات أو حذفها نهائياً، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء رايهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية من حيث الخصائص الشخصية والوظيفة المطلوبة من المستقصي منهم، وتمَّ الأخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم وتعديل فقرات الاستبانة بناءً على إجماع غالبية المحكمين للوصول إلى الاستبانة بصورتها النهائية.

**الطريقة الثانية:** صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة.

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

**الفرع الثاني: ثبات فقرات الاستبانة**

يعني ثبات فقرات الاستبانة التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة، وتم من إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقة ألفا كرونباخ. حيث تم تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) لجميع مجالات الدراسة، جدول (1) يوضح ذلك.

**جدول رقم (1)**

**نتائج كرونباخ ألفا (Cronbach's alpha) للكشف عن معاملات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة ن=30**

| المجال | عدد الفقرات | كرونباخ ألفا |
|---|---|---|
| تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة | 11 | 0.81 |
| مواكبة البنوك التجارية الأردنية | 9 | 0.80 |
| الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية | 10 | 0.88 |
| انعكاس الأوضاع غير المستقرة | 7 | 0.82 |
| معامل الاتساق الداخلي للمجالات ككل | 37 | 0.82 |


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

يتضح من الجدول (1) أن معامل الاتساق لمجال "تقييم مخاطر الاستثمار" بلغ (0.81)، بينما بلغ معامل الاتساق لمجال "مواكبة البنوك التجارية الأردنية" (0.80)، كما بلغ معامل الاتساق لمجال "الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية" (0.88)، بينما بلغ معامل الاتساق لمجال "انعكاس الأوضاع غير المستقرة" (0.82)، وجاء معامل الاتساق الداخلي للمجالات ككل (0.82)، وجميعها معاملات اتساق مرتفعة ومقبولة لتطبيق هذه الدراسة.

## سابعاً: متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة بأربعة مجالات وهما:

- مجال تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة وله إحدى عشر فقرة.
- مجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة وله تسع فقرات.
- مجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار وله عشر فقرات.
- مجال انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة وله سبع فقرات.

## ثامناً: الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة الميدانية

بعد قيام الباحث بتفريغ بيانات استمارات الاستقصاء واستخلاص النتائج منها، فانه يحتاج إلى تطبيق بعض الاساليب الاحصائية الواردة بمجموعة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وقد تتطلب طبيعة البيانات تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة والملائمة، والتي تتمثل فيما يلي:

- معامل الارتباط (Person Correlation)
- اختبار ت (One- Sample Test)
- تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression)
- معامل الفا (كرونباخ)

## المطلب الثاني: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث على اختبار فرضيات الدراسة من خلال الاعتماد على عملية تحليل معاملات الارتباط (Person Corrélation) بين المجالات الرئيسية للدراسة أولاً، ومن ثم عمل على اختبار كل فرضية على حده، من خلال تطبيق اختبار (One- Sample Test) وتطبيق تحليل الانحدار البسيط ( Simple Linear Regression) بهدف الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### الفرع الأول: نتائج اختبار السؤال الرئيسي

ينص السؤال الرئيسي للدراسة على: ما مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار؟ وللإجابة عن هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية لمدى التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار، كما مبين في جدول (2).

**جدول رقم (2)**

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات ككل**

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملاءمة بياناتها المالية المنشورة | 4.27 | 0.31 | مرتفعة | 1 |
| 2 | مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة | 4.24 | 0.32 | مرتفعة | 2 |
| 3 | الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم | 3.15 | 0.81 | متوسطة | 4 |


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

| الرقم | الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الدرجة | الرتبة |
|---|---|---|---|---|---|
| | مخاطر الاستثمار. | | | | |
| 4 | انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة | 4.07 | 0.34 | مرتفعة | 3 |
| | المجالات ككل | 3.92 | 0.29 | مرتفعة | |

يتبين من الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات ككل، حيث جاء المجال رقم (1) الذي نص على: "تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة" بأعلى متوسط حسابي (4.27) وبانحراف معياري بلغ (0.31) وكانت الدرجة مرتفعة، بينما جاء المجال رقم (3) الذي نص على: "الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار" بأقل متوسط حسابي (3.15) وبانحراف معياري بلغ (0.81) وكانت الدرجة متوسطة، وجاءت المجالات ككل بمتوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.29) وكانت الدرجة مرتفعة.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن المعلومات المالية المعتمدة على تطبيق نموذج القيمة العادلة تعد أكثر نفعا وفائدة من المعلومات المالية المعتمدة على منهج التكلفة التاريخية الذي كان يعاني العديد من الاخطاء، ولأهمية المعلومات المالية التي تساعد على اتخاذ العديد من القرارات المستقلة الهامة التي يمكن أن تحتاجها البنوك التجارية فإن منهج القيمة العادلة ينعكس أثره بشكل ايجابي على جودة المعلومات المالية وخاصة في عناصرها الأساسية الملاءمة والمصداقية التي تظهر في بياناتها المالية.

كما تعزى هذه النتيجة إلى أن البيانات المالية المعتمدة على نموذج القيمة العادلة تعبر بصدق عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكلة إليها واتخاذ القرارات المناسبة، وفي هذه الحالة لابد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي البيانات المالية من منهج التكلفة التاريخية.

## الفرع الثاني: تحليل معاملات الارتباط

فيما يلي جدول يوضح معاملات الارتباط كالآتي:

**جدول رقم (3)**

**معاملات الارتباط (Person Correlation) بين مجالات الدراسة**

| المجالات | | |
|---|---|---|
| **تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة** | معامل الارتباط | 0.459** |
| | الدلالة الإحصائية | 0.000 |
| **مواكبة البنوك التجارية الأردنية** | معامل الارتباط | 0.551** |
| | الدلالة الإحصائية | 0.000 |
| **الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية** | معامل الارتباط | 0.806** |
| | الدلالة الإحصائية | .000 |
| **انعكاس الأوضاع غير المستقرة** | معامل الارتباط | 0.481** |
| | الدلالة الإحصائية | 0.000 |

** قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (3) أن معامل الارتباط لمجال تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة بلغ (0.459) وبدلالة إحصائية (0.000)، وبلغ معامل الارتباط لمجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية (0.551) وبدلالة إحصائية (0.000)، وبلغ معامل الارتباط لمجال الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية (0.806) وبدلالة


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

إحصائية (0.000)، كما بلغ معامل الارتباط لمجال انعكاس الأوضاع غير المستقرة (0.481) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهي قيم موجبة طردية وهي دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

## الفرع الثالث: نتائج فرضيات الدراسة

يمكن توضيح أهم نتائج فرضيات الدراسة من خلال الآتي:

### أولاً: نتائج اختبار الفرضية الأولى

**تنص الفرضية الأولى للدراسة على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملائمة والمصداقية).**

يتفرع من الفرضية الأولى الفرضيتين التاليتين:

✓ الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين ملاءمة بياناتها المالية المنشورة.

✓ الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين مصداقية بياناتها المالية المنشورة.

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبار One- Sample Test وتم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن العلاقة بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملائمة والمصداقية) كما مبين في جدول رقم(4)، وحجم الأثر كما مبين في جدول (5).

**جدول رقم (4)**

**اختبار One- Sample Test للكشف عن العلاقة بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية (الملائمة والمصداقية)**

| المتغير المستقل | المتوسط الحسابي | df | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| تقييم مخاطر الاستثمار | 4.27 | 131 | 47.69 | 0.000 |

المتغير التابع: جودة البيانات المالية.

يظهر من الجدول (4) أعلاه أن المتوسط الحسابي بلغ (4.27)، وبلغت قيمة "t" (47.69) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع ودال إحصائيًا للعلاقة بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية.

**جدول (5)**

**تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية**

| المتغير المستقل | قيمة t | دلالة إحصائية "t" | قيمة βeta | قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة F | دلالة "F" الإحصائية | Durbin-Watson | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة | 5.888 | 0.000 | 0.459 | 0.459 | 0.211 | 34.672 | 0.000 | 0.597 | ترفض |

*** المتغير التابع: جودة البيانات المالية (الملائمة والمصداقية)**

يتبين من الجدول (5) أن قيمة (F) بلغت (34.672) وبدلالة إحصائية (0.000)، وكما بلغت قيمة R (0.459) وهي تمثل معامل الارتباط بين المتغير المستقل وهو تقييم مخاطر الاستثمار والمتغير التابع جودة البيانات المالية (الملائمة والمصداقية).


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

وبلغت قيمة $R^2$ (0.211) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في المتغير التابع جودة البيانات المالية (الملائمة والمصداقية)، الناتجة عن المتغير المستقل إمكانية استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية، كما بلغت قيمة t (5.888) وبدلالة إحصائية (0.000) وبنسبة تفسير (45%) والتي تمثل قيمة ($\beta$eta). وبالتالي ترفض الفرضية الأولى والتي تنص على: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملائمة والمصداقية)، وتقبل الفرضية البديلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين تقييم مخاطر الاستثمار بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وبين جودة بياناتها المالية المنشورة (الملائمة والمصداقية).

وتعزى هذه النتيجة إلى أن الاعتماد على القيمة العادلة يساهم في رفع مستوى الملاءمة في اتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية المرتبطة بالاستثمار داخل البنك التجاري كما يعد الاعتماد على القيمة العادلة وسيلة لتحقيق أفضل التنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية، وتعزى ايضاً هذه النتيجة إلى قدرة منهج القيمة العادلة على رفع مستوى المعلومات ودورها في إجراء المقارنات بين البنوك التي تستخدم القيمة العادلة، مما يؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار عن طريق رفع جودة المعلومات والبيانات المالية.

ويمكن القول ايضاً أن معلومات نموذج القيمة العادلة أكثر ملاءمة للمستخدمين بالمقارنة بمعلومات نموذج التكلفة التاريخية، وذلك لقدرته على تقيم الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة، وأنها تساهم في رفع مصداقية المعلومات المحاسبية مما ينعكس بشكل ايجابي ومباشر على مصداقية القوائم المالية الصادرة عن البنوك التجارية.

## ثانياً: نتائج اختبار الفرضية الثانية

**تنص الفرضية الثانية للدراسة على: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.**

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبارOne- Sample Test وتم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة كما مبين في جدول رقم(6)، وحجم الأثر في جدول رقم(7).

**جدول (6)**

**اختبار One- Sample Test للكشف عن مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة**

| المجال | المتوسط الحسابي | df | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| مواكبة البنوك التجارية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة | 4.24 | 131 | 44.535 | 0.000 |

يظهر من الجدول (6) أعلاه أن مواكبة البنوك التجارية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة كان مرتفعًا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.24)، وبلغت قيمة "t" 44.535 وبدلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع ودال إحصائيًا لمواكبة البنوك التجارية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.

**جدول (7)**

**تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر مواكبة البنوك التجارية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة**

| المتغير المستقل | قيمة t | دلالة إحصائية "t" | قيمة βeta | قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة F | دلالة "F" الإحصائية | Durbin-Watson | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مواكبة | 7.525 | 0.000 | 0.551 | 0.551 | 0.303 | 56.623 | 0.000 | 0.545 | ترفض |


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك التجارية لأخر إصدارا ت معايير القيمة العادلة | | | | | | | | | |

يتبين من الجدول (7) أن قيمة (F) بلغت (56.623) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة R (0.551) وهي تمثل معامل الارتباط لمواكبة البنوك التجارية إمكانية استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية.

وبلغت قيمة $R^2$ (0.303) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في مواكبة البنوك التجارية من حيث إمكانية استخدام القيمة العادلة لتقييم مخاطر الاستثمار، وبلغت قيمة "t" (7.525) وبدلالة إحصائية (0.000) وبنسبة تفسير (55%) والتي تمثل قيمة (ßeta).

وبالتالي ترفض الفرضية الثانية والتي تنص على: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة وتقبل الفرضية البديلة لتصبح: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) يشير إلى مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة.

بما أن النتائج الإحصائية المتعلقة بمجال مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر اصدارات معايير المحاسبة الدولية كانت مرتفعة، فإن ذلك ينعكس بشكل ايجابي عليها والذي يتمثل بتقييم استثماراتها بقيمتها الحقيقية خلال الفترة الزمنية المقيمة بها، كما أن ذلك الالتزام بمواكبة معايير القيمة العادلة يوفر نموذج محاسبي أكثر موضوعية وواقعية للنشاطات الاستثمارية التي تمارسها البنوك التجارية، وأن هذه النشاطات الاستثمارية عندما تكون مقيمة بالقيمة العادلة فانه يمكن تقييم مخاطرها بسهولة، أما في حالة مواكبة آخر إصدارات معايير المحاسبة المتعلقة بالقيمة العادلة، فان هذه النتيجة تعزى إلى أنه قد يكون هنالك تفاوت واختلاف التقديرات بين المقدرين للالتزامات والأصول وبالتالي يكون هنالك عدم ثقة وعدم اعتماد، وقد يتطلب الأمر عدم إتباع منهج القيمة العادلة.

## ثالثاً: نتائج اختبار الفرضية الثالثة

**تنص الفرضية الثالثة للدراسة على: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بالصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.**

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبارOne- Sample T. Test وتم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار كما مبين في جدول رقم (8)، وحجم الأثر كما مبين في جدول رقم (9).

**جدول (8)**

**اختبار One- Sample T. Test للكشف عن حجم الأثر لمجال "الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار"**

| المجال | المتوسط الحسابي | df | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار | 3.15 | 131 | 2.124 | 0.036 |


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

يظهر من الجدول رقم (8) أعلاه أن الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.15)، وبلغت قيمة "t" (2.124) وبدلالة إحصائية (0.036)، وهذا يدل على وجود مستوى متوسط ودال إحصائيًا للصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

**جدول (9)**

**تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار**

| المتغير المستقل | قيمة t | دلالة إحصائية "t" | قيمة βeta | قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة F | دلالة "F" الإحصائية | Durbin-Watson | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصعوبات | 15.501 | 0.000 | 0.806 | 0.806 | 0.649 | 240.282 | 0.000 | 1.677 | تقبل |

يتبين من الجدول (9) أن قيمة (F) بلغت (240.282) وبدلالة إحصائية (0.000)، كما بلغت قيمة R (0.806) وهي تمثل معامل الارتباط للصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

وبلغت قيمة $R^2$ (0.649) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في الصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار، وحيث بلغت قيمة t (15.501) وبدلالة إحصائية (0.000) وبنسبة تفسير (80%) والتي تمثل قيمة (ßeta). وبالتالي تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للصعوبات التي يمكنها أن تواجه البنوك التجارية الأردنية أثناء تطبيقها منهج القيمة العادلة في تقييم مخاطر الاستثمار.

وتعزى هذه النتيجة إلى صعوبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة الأردنية مثل رفض البيئة للتغير كونه منهج يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن طويل كمبدأ الحيطة والحذر ومبدأ التكلفة التاريخية، ويحتاج المنهج ايضاً إلى افرد مؤهلين لفهم وتطبيق طرق التقييم في الواقع العملي بطريقة صحيحة، بجانب وجود صعوبات في تطبيق خاصية المقارنة نتيجة إلى التقلب المستمر في الأسعار ومن ثم يصبح عملية التحليل المالي ينتابها الصعوبة، وفي بعض الحالات غير ممكنة.

**رابعاً: نتائج اختبار الفرضية الرابعة**

**تنص الفرضية الرابعة للدراسة على: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بانعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة.**

لاختبار صحة هذه الفرضية، تم تطبيق اختبارOne- Sample T. Test وتم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Liner Regression) للكشف عن انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة كما مبين في الجدول رقم (10)، وحجم الأثر في جدول رقم(11).

**جدول رقم (10)**

**اختبار One- Sample T. Test للكشف عن حجم الأثر لمجال "انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة"**

| المجال | المتوسط الحسابي | df | قيمة "t" | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|---|
| انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة | 4.07 | 131 | 36.355 | 0.000 |

يظهر من الجدول رقم (10) أعلاه أن مستوى انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة كان مرتفعًا، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.07)، وبلغت قيمة "t"


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

(36.355) وبدلالة إحصائية (0.000)، وهذا يدل على وجود مستوى مرتفع ودال إحصائيًّا لانعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة.

**جدول (11)**

**تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) للكشف عن أثر انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة**

| المتغير المستقل | قيمة t | دلالة إحصائية "t" | قيمة βeta | قيمة R | قيمة $R^2$ | قيمة F | دلالة "F" الإحصائية | Durbin-Watson | نتيجة الفرضية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| انعكاس الأوضاع غير المستقرة على تطبيق القيمة العادلة | 6.252 | 0.00 | 0.481 | 0.481 | 0.231 | 39.087 | 0.000 | 0.722 | تقبل |

يتبين من الجدول (11) أن قيمة (F) بلغت (39.087) وبدلالة إحصائية (0.000)، وكما بلغت قيمة R (0.481) وهي تمثل معامل الارتباط لانعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية.

وبلغت قيمة $R^2$ (0.231) والتي تمثل نسبة تفسير الاختلافات في انعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية، وبلغت قيمة t (6.252) وبدلالة إحصائية (0.00) وبنسبة تفسير (48%) والتي تمثل قيمة (ßeta). وبالتالي تقبل الفرضية الرابعة والتي تنص على: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لانعكاس الأوضاع غير المستقرة في الدول المحيطة للأردن، على الانتقال نحو تطبيق منهج القيمة العادلة.

وتعزى هذه النتيجة إلى ضرورة إتباع منهج يتماشى بصورة أفضل مع التطورات الكبيرة في الأسواق المالية، بحيث لا يتأثر بالتضخم ولا بالظروف المحيطة، لذلك يعد منهج القيمة العادلة منهجا متماشيا مع التغيرات المحيطة للبيئة التي قد تُحدث تغيير على الأسعار في قيم الأصول والتزامات ووحدات النقد، لكي يكون قادر على تقديم معلومات أكثر مصداقية وقادر على والوقوف أمام مخاطر الاستثمار التي قد يتعرض لها البنك التجاري، وتقديم تقارير مالية قادرة على عرض البيانات المالية بصورة واقعية بحيث تساعد على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لمواجهة المخاطر، وقادرة على تزويد المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤيه مستقبلية لقيمة المنشأة عن طريق تحديد القيمة الاقتصادية للأصول والتنبؤ بالأحداث الاقتصادية عند وقوعها، والقدرة على تقدير الوضع المالي للمنشأة.

## والنتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

1-يعتبر نموذج القيمة العادلة النموذج الأفضل والأنسب للتعبير عن قيم الأصول والالتزامات وجدوى الأنشطة الاستثمارية في البنوك التجارية، وبالتالي يساعد إدارة المخاطر على التنبؤ بالمخاطر مستقبلاً، والعمل على تخفيضها أو تجنبها قدر المستطاع.

2-يمتاز نموذج القيمة العادلة بالقدرة على التقريب ما بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية، وبالتالي فإن القيم الناتجة تمكن الاقتصاديون من الاعتماد عليها.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

3-حتمية تطبيق محاسبة العادلة في البنوك التجارية الأردنية بجانب التعرف على مشاكل وعوائق التطبيق والعمل على اقتراح الحلول المناسبة لتجاوزها وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة.
4-يعتبر منهج التكلفة التاريخية من أكثر مناهج التقييم المحاسبي التي تتأثر بظاهرة التضخم وهذا ما يشجع على التوجه نحو منهج القيمة العادلة.
5-عند تطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي فإنه يؤدي إلى رفع جودة المعلومات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بالملائمة والمصداقية.
6-بالرغم من أن القيمة العادلة قد تسبب ببعض المشاكل المالية، ولكن في نفس الوقت قد تكون سبب في الكشف عن تلك المشاكل المالية وإظهار القيم الحقيقية لكل من الأصول والالتزامات داخل السوق.
7- فيما يتعلق في معاملات الارتباط بين مجالات الدراسة الأربعة فقد ظهرت هناك قيم موجبة طردية وهي دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

## ثانياً: التوصيات

1-ضرورة مواكبة البنوك التجارية الأردنية لأخر إصدارات معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والمعايير المتعلقة بالقيمة العادلة بصفة خاصة.
2-إنشاء كوادر فنية وإدارية متميزة في تطبيق إرشادات وتعليمات محاسبة القيمة العادلة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية في آنٍ واحد.
3-لزوم تطبيق تسلسل القيمة العادلة الضمني من خلال الاشارة إلى معاملات السوق الملحوظة أو العمل على قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب التقييم، شريطة أن تكون أساليب التقييم منسجمة مع منهج السوق أو منهج الدخل أو منهج التكلفة.
4-تكثيف الدراسات العلمية التي تربط بين القيمة العادلة وتقييم مخاطر استثمارات البنوك التجارية لما لها من أهمية واضحة وحاجة ماسة لكل من المستثمرين والمدريين للتعرف على التطورات العلمية الحديثة المتعلقة بالموضوع.

### الخاتمة

ليس هناك شك في مدى صحة ودقة منهج التكلفة التاريخية كونه منهج مؤيد بمستندات موثقة، لكن مع مرور الوقت بموجب هذا المنهج تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي الذي ينحرف قليلاً عن القيمة الحقيقية للأصل أو الالتزام، ومن هنا توصلت الدراسة الى الحاجة لمنهج محاسبي يظهر الواقع الفعلي للقيمة الحقيقية للقياسات المالية كمنهج القيمة العادلة الذي يوفر الاطلاع والدراية الكاملة بقيمة الأصول والتزامات ، لذلك عملت الدراسة على عرض دراسة ميدانية لاختبار فرضياتها للتأكد من مدى صحتها ومدى امكانيها الاجابة على السؤال الرئيسي المتعلق بالإشكالية، وتوصلت ايضاً إلى أن منهج القيمة العادلة هو المنهج الأفضل والانسب للتقييم المحاسبي خاصة في مجال البنوك، كما أنه يعمل على رفع مستوى جودة بياناتها المالية المنشورة التي يحتاجها كل من المستثمرين والمدرين وغيرهم من المستفيدين، وعلى الرغم من المشاكل التي يمكن أن تنتجها محاسبة القيمة العادلة ولكنها سبب في الكشف عن تلك المشاكل المتعلقة بالقياس.

## قائمة المصادر والمراجع

1. ابراهيم السعبري، وزيد مردان،"القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية"، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون،2012 .
2. أحمد القصاص، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر،2015.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

3. أحمد حسانين،"دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس والإفصاح عن المشتقات المالية"، *المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة، العدد الثاني،2009.*
4. أسامة هرش، "أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح"، رسالة ماجستير في المحاسبة، *جامعة الزرقاء الأهلية*، الأردن، 2017.
5. الفريد بطرس، "قياس أثر المحاسبة عن استراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، *كلية التجارة*، جامعة عين شمس، مصر، 2015.
6. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين،" *المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية"*، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2014.
7. تركي الفواز، حسام داوود، و ياسر عربيات، "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد12، العدد الثاني،2016.*
8. جميل النجار،" أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطنية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد3*، 2013.
9. حنان بركة،"أوجه قصور مبدأ التكلفة التاريخية في المعالجة المحاسبية للتضخم بالقوائم المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015.
10. سحر الطويل،"المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2007.
11. سيد هيبة،"دور مراقب الحسابات تجاه تقييم الاستثمارات المالية في ظل مشكلات المحاسبة عن القيمة العادلة"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2017.
12. شيرين الملاح،"إطار مقترح لمراجعة القيمة العادلة للاستثمارات في الاوراق المالية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر،2013 .
13. صفية الحلبي،"محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الأردني" رسالة ماجستير في المحاسبة، *جامعة اليرموك*، الأردن، 2016.
14. صلاح حواس، *"التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.*
15. طارق حماد، *"المشتقات المالية- مفاهيمها- أنواعها- استخدامها في إدارة المخاطر- المحاسبة عنها"*، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010.
16. محمد العامري،" *إدارة محافظ الاستثمار"*، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
17. محمد سفير، و جمال مدات،"القيمة العادلة بين حتمية التطبيق وإشكالية التحديد"، *معارف - مجلة علمية محكمة، السنة السابعة، العدد الثالث عشر، 2012.*
18. محمد محمود بشايرة،"تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الرابع والعشرون*، 2010.
19. محمود أبو خضير، "إمكانية تطبيق القيمة العادلة للموجودات الثابتة للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن، 2018.
20. مطاوع السعيد مطاوع *" معايير المحاسبة الدولية والأزمات المالية العالمية"*، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016.
21. منية خرباش،"أثر مخاطر سعر الصرف على أداء محفظة الأوراق المالية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، *جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر*، 2010.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (20) أبريل 2021
Volume (20) April 2021
IJOHSS

22. نورة عريف،" إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية"، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2011.

23. هشام المليجي، "فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الامريكي (157) بالإشارة إلى الازمة المالية العالمية"، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، المجلد 29*، العددالأول، 2009.

24. هوام جمعة، و حديدي آدم،"أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية"، *مجلة دراسات اقتصادية وإسلامية، المجلد العشرون، العدد الثاني*،2014.

25. Barnes, J., *"International Generally Accepted Accounting practice under International Financial Reporting Standards", Ernst & Wiley, Volum.1, UK,2018.*

26. Ramirez, J.,"Accounting for Derivatives, Advanced Hedging Under IFRS.9", Willy & Sons, second edition,2015.

27. Almazari, A. , "Financial Performance Analysis of The Jordanian Arab Bank by Using The Dupont System of Financial Analysis", *International Journal of Economics and Finance, Vol.4*,No.4, 2020.

28. Downing, J., "Fair- Value accounting, asset sales and banks, lending -The role of asset sales in reducing fair values pro-cyclical,effects", *Studies in Economics and Finance, Vol.35, No.1*, 2018.

29. Liang, L., & Riedl, E., "The effect of fair value versus Historical cost Reporting Model on Analyst Forecast Accounting", *The Accounting Review,Vol.89,No.3*, 2014.

30. Mirza, A., Holt, G., & Knorr, L., *"practical Implementation Guid and work book for IFRS"*. Willy & Sons,Inc Hoboken,New Jersey,Third edition, 2011.

31. Zhang, Y., & Zheng, X., "A Study of Chinese Commercial Banks Credit Risk Assessment" Journal of Economics and Business Research, Vol. 22,No.1,2016.


DOI: 10.33193/IJoHSS.20.2021.226